الأمم المتحدة

A/57/219

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2002
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم نص البلاغ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (انظر المرفق) الذي يتضمن مذكرة احتجاج موجهة من وزير خارجية جمهورية هندوراس إلى حكومة نيكاراغوا بشأن الإعلان الصادر عن حكومة نيكاراغوا بالدعوة إلى تقديم عطاءات من أجل منح امتياز استغلال النفط في سائر الإقليم الوطني، بما فيه المناطق البحرية الهندوراسية التي قدمت نيكاراغوا بشأنها مطالبات رسمية في إطار الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضمن وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ماركو أنطونيو **سوازو**
السفير
نائب المثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

* A/57/150.

190702 190702 02-48497 (A)
0248497

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم مذكرة الاحتجاج التي وجهتها اليوم إلى حكومة نيكاراغوا (انظر التذييل) على أثر الإعلان الصادر عن السلطات المختصة في هذه الحكومة بأنها ستشرع خلال الأشهر المقبلة في طلب تقديم عطاءات من أجل منح امتياز استغلال النفط في مجمل الإقليم الوطني، بما فيه المناطق البحرية الهندوراسية التي قدمت نيكاراغوا بشأنها مطالبات رسمية في إطار الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

إني أطلب إليكم، عبر هذه الرسالة، أن تسلموا مذكرة الاحتجاج هذه رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأن تلتمسوا منه تعميمها على أعضاء المنظمة.

(توقيع) غييرمو بيريز - كادالسو **آرياس**
وزير الخارجية

تذييل

مذكرة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ موجهة من وزير خارجية هندوراس إلى وزير خارجية نيكاراغوا

يشرفني أن أحيي سعادتكم وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن احتجاج حكومة جمهورية هندوراس البالغ الشدة على الإعلان الصادر عن السلطات المختصة في حكومة جمهورية نيكاراغوا بأنها ستشرع خلال الأشهر المقبلة في طلب تقديم عطاءات من أجل منح امتياز استغلال النفط في مجمل الإقليم الوطني، بما فيه المناطق البحرية الهندوراسية التي قدمت نيكاراغوا بشأنها مطالبات رسمية في إطار الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وبخصوص الإعلان المذكور، أود أن أشير في بادئ الأمر إلى أن حكومة جمهورية هندوراس درجت في سلوكياتها على عرض ما لديها من حجج وأدلة على المحاكم الدولية المختصة التي تنظر في خصوماتها، وليس على اتخاذ وسائط الإعلام منبرا لطرح المسائل القانونية.

وفي مواجهة الحملة الإعلامية التي تشنها حكومة نيكاراغوا لأسباب نجهلها تود حكومة هندوراس التذكير بالحقائق التاريخية التالية:

١ - كانت المناطق البحرية الهندوراسية الواقعة شمال خط العرض ١٥ درجة ولا تزال خاضعة تاريخيا للسيادة والنفوذ والولاية الهندوراسية؛

٢ - منحت هندوراس منذ الستينات تراخيص للتنقيب في المناطق البحرية المذكورة عن النفط واستغلاله لشركات دولية (من جملتها شركات موبيل وشل وسيغنال وشيفرون ويونيون) دون أن يصدر عن حكومة جمهورية نيكاراغوا طوال تلك المدة أي احتجاج أو تحفظ، اعترافا من هذه الأخيرة بالذات بأن لهندوراس سيادة على تلك المناطق؛

٣ - مارست هندوراس ولا تزال صلاحياتها كدولة في القطاع البحري المذكور في سائر مجالات الإدارة؛

٤ - لمحكمة العدل الدولية وحدها صلاحية تغيير الوضع التاريخي والقانوني لسيادة هندوراس على المناطق البحرية المشار إليها وممارستها لصلاحياتها الحصرية كدولة في تلك المناطق؛

٥ - لا تعترف حكومة هندوراس بحجية الإجراءات التي تقوم بها حكومة جمهورية نيكاراغوا أو من شأنها أن تقوم بها في المستقبل لفرض الأمر الواقع على هامش

المنازعة القضائية المتعلقة بمساحات بحرية في منطقة الكاريبي والتي يعود أمر البت فيها لمحكمة العدل الدولية ؛

٦ - تحتفظ حكومة جمهورية هندوراس بالحق في اتخاذ ما تراه لازما من إجراءات وتدابير دفاعا عن حقوقها ومصالحها في المناطق البحرية الهندوراسية المذكورة وحفاظا على هذه الحقوق والمصالح، وهي المناطق التي تدعي جمهورية نيكاراغوا حاليا أمام محكمة العدل الدولية سيادتها عليها.

(توقيع) غييرمو بيريز - كادالسو **آرياس**
وزير الخارجية